

أبرزها وقف الاقتتال ونزيف الدم على الأراضي.. إنجازات وحدة حماية مخططات الدولة بقيادة القائد كمال الحامي خلال ٦ أشهر

الأمناء / خاص:

أنجزت وحدة وحدة التدخل لمشكلات أراضي العاصمة عدن بقيادة القائد النقيب كمال الحامي عدداً من المهام ذات الصلة بتنظيم إجراءات البناء وكذلك إنهاء البسط العشوائي على المخططات العامة للدولة.

ومنذ الأيام الأولى على تأسيسها في الرابع عشر من شهر ديسمبر 2021م بالقرار رقم (86) لعام 2021م والصادر عن معالي الأستاذ أحمد حامد لمس وزير الدولة عضو مجلس الوزراء محافظ العاصمة عدن رئيس اللجنة الأمنية للعاصمة وتكليف النقيب كمال مطلق الحامي لقيادتها عملت وحدة التدخل على حلحلة هذه الأزمة الشائكة والتي لطالما أرقّت محافظين واستعصت على مسؤولي الدولة لما لها من تعقيدات أثرت على التنمية الاقتصادية في العاصمة عدن، وسببت أزمات اجتماعية متعددة جراء البسط العشوائي المخالف للنظام والقانون.

وفيما يلي أهم الإنجازات الميدانية لوحدة التدخل لمشكلات أراضي العاصمة عدن:-

1- منع الاقتتال بين المتنازعين على الأراضي ووقف نزيف الدم الذي كان يهرق بسبب البسط والاستيلاء على الأراضي سواء

أكانت تلك المخططات ملك للدولة أو للمواطنين، وإنهاء حالة الفوضى السابقة والحد من البسط على أراضي الدولة وأراضي الآخرين.

2- عمل ضوابط كانت نتائجها العمل بحسب إجراءات مكتب الأشغال العامة والطرق بالمديريات من تراخيص بناء وغيرها، بعد أن كانت أغلب أعمال البناء تتم بدون الرجوع إلى مكتب الأشغال العامة والطرق للحصول على ترخيص بناء.

3- المساهمة في تعزيز سلطة محافظ العاصمة عدن كرئيس للسلطة التنفيذية للعاصمة، ووضع يد رئيس السلطة التنفيذية للعاصمة في تنظيم إجراءات عمل الأراضي وخضوع باقي الجهات لسلطات العاصمة وألياتها التنفيذية.

4- المساهمة في رفد خزينة الدولة بالإيرادات والتي تدفع كرسوم لتراخيص البناء عبر مكاتب وزارة الأشغال العامة والطرق في مديريات العاصمة عدن من خلال فرض هيبية



الدولة في تنظيم إجراءات أعمال البناء بشكل رسمي وبعيدا عن العشوائية.

5- وقف الأعمال التي تتم في مناطق

الدولة في تنظيم إجراءات أعمال البناء بشكل رسمي وبعيدا عن العشوائية.

5- وقف الأعمال التي تتم في مناطق

ومخططات غير مصرحة للإسكان.

6- إجراء آلية تنظيم لعمل مصانع الخرسانات الجاهزة من خلال عدم النزول للعمل إلا بعد استكمال تصاريح البناء والإجراءات الرسمية لكل موقع ولكل أرض يراد العمل فيها، مما ساهم في تنظيم إجراءات العمل الرسمي ووقف البسط والعمل العشوائي.

7- تنظيم عمل الجرافات (الشيولات) وحصر عملها على المناطق التي تم اكتمال الإجراءات الرسمية للدولة وهذا ساهم في وقف الاستحاثات العشوائية والبسط على الأراضي دون وجه حق.

8- التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بإشراف السلطة التنفيذية للعاصمة وتعزيز العمل مع مكاتب الأشغال العامة والطرق في المديريات ومدراؤها.

9- وقف استخدام معدات وآليات الدولة في نزاعات الأراضي.

وثيقة الهتار للأقتتال الوطني

م. جمال الردفاني

محاربة الحوثي

الأمناء / خاص:

كاتبنا من سابق عن محاولة بعض القوى اليمينية تشكيل الوية جنوبية مستغلين الوضع المعيشي في الجنوب وعليه فعلى قيادتنا الضرب بيد من حديد لمنع ذلك والضغط على الحكومة من أجل دفع الرواتب وتحسين الوضع الاقتصادي للحد من الزج بأبنائنا واستخدامهم بما لا يخدم الجنوب وقضيته

نثق بالقائد عيروس فالرجل لا يرضخ وهو قائد صلب وصمام امان للمجلس وقضيتنا الجنوبية المنتصرة بإذن الله ووجوده في الهرم نصر كبير ومنع لأي محاولات كيدية لإلتهام الجنوب كما حدث

في السابق ونثق انه سيكون شوكة في حلوهم جميعا والشعب من خلفه فبه ينتصر لكن وجب التنبيه والتحذير لأجل الحد من الفتنة التي يريد الهتاري وشلته ان يوقع المجلس فيها جنوبا لينشغل بها عن الهدف الرئيس الذي اتفق الجميع حوله فالجنوب قضية منتصرة اعترف الكل بمشروعيتها واكد الجميع على معالجتها.

المجلس الانتقالي هو الطريق الأصوب لاستعادة الدولة الجنوبية نحترم قياداته ورموزه وكل شخص معرض لزلل والخطي دون شك ومن يعمل يخطي وهذا امر مفروغ منه ولا جدال فيه

فريق التفاوض جاهد بشكل كبير للخروج بالتشكيلة الحالية لكن أخطاه كانت في عدم تمثيله في اللجنة القانونية ونتائج ذلك لمسناها اليوم من خلال وثيقة الأخونجي الهتار بينما كان الكل متفق ان يتم إبعاد الأخوان من المشهد وأن هدف تفكيك

مؤسسة الرئاسة كان لإخراج الأخوان لكن للأسف سلمانهم اهم هيئة يحاولون بكل قوه من خلالها لإفشال جهود مجلس الرئاسة والذي ينبغي منه عدم الوقوع في مثل هذا المطب وعمل حل قانوني لرفض أي بنود مفخخة في الوثيقة هدفها إفسالهم وإعادة انتاج الصراع لإلهائهم عن الهدف الرئيس المتفق حوله وهو توجيه كل الجهود لأجل



مختلف الأجهزة والمعدات والأثاث، ورفد مستشفى عتق بكار طبي متمكن في الإدارة وتقديم الخدمات الصحية. كما وصل 15 استشاري في تخصصات مختلفة إلى هيئة مستشفى شبوة العام من دولة الإمارات. قَدّمت دولة الإمارات هذه المساعدات الصحية لمحافظة شبوة خلال هذا العام فقط، لتعكس من خلالها حجم جهودها الضخمة التي تعزز من الأوضاع الإنسانية وتتيح للجنوب بيئة راسخة من الاستقرار المعيشي الشامل.

وتعود أهمية هذه المساعدات إلى أنّ شبوة دفعت كلفة كبيرة على مدار الفترات الماضية، من جراء حرب الخدمات وهو ما أدى إلى تدمير المنظومة الصحية بشكل كامل.

غوث كبير ومهم قَدّمته دولة الإمارات العربية المتحدة، لصالح القطاع الصحي في محافظة شبوة، انتشل المواطنين من أعباء مرعبة خلفتها حرب الخدمات الضارية التي تعرض لها الجنوب. وأحصى نشطاء، حجم الجهود الإماراتية في سبيل الارتقاء بالمنظومة الصحية، وقد لامست هذه الجهود الاحتياجات الفعلية للمواطنين على الأرض.

وشملت المساعدات الإماراتية تجهيزات مستشفى ميداني في مدينة عتق، من قسم طوارئ وغرفة عمليات ومعدات وأجهزة طبية حديثة، وذلك بهدف المساهمة في تقديم خدمات طبية وعلاجية وتدخلات العمليات الجراحية. من بين الجهود الإماراتية أيضاً، توقيع مؤسسة الشيخ خليفة بن زايد مع السلطة المحلية ومكتب الصحة اتفاقية تأثيث وتجهيز وإدارة هيئة مستشفى شبوة العام. وهدفت الاتفاقية إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية في شبوة، وتيسير وتسهيل الحصول على الرعاية الصحية، وتحسين نوعية الخدمة الصحية وزيادة فاعليتها.

وينقسم المشروع إلى مرحلتين، الأولى تشمل تجهيز 100 سرير بجميع التخصصات الطبية المختلفة، وتوسعة سريرية في أقسام الرقود والعناية المركزة وتجهيزات غرف الأشعة التشخيصية والعيادات الخارجية. ويشمل هذا التعاون، توقيع مجموعة من العقود مع شركات الأدوية والمستلزمات الطبية والمعدات لتوريد